

اقتصاد

فوق الطاولة

نحن صامدون.. طمئنونا عنكم

علي محمود هاشم

هل يمكن للحكومة أن تعلن جردة سنوية لمنجزاتها خلال العام الماضي؟! عملياً، لا يزال أمامها الوقت الكافي للذهاب إلى هذا التقليد، إلا أن المرجح أن يفقد السوريون هذه الشاكلة من اللوائح التي كانوا يتلقونها في مثل هذه الأوقات من كل عام.

هذا لا يعني أن حكومتنا لم تقض ليلالي ٢٠١٩ -سهرأ- على راحة الاقتصاد الوطني، بل وفق حسابات الحقل والبيدر، يعني أنها استهلكت صحتها جراء السهر الجائر دون حصاد ملموس يستحق مكافأته ببيان احتفالي.

ولئن كان من الإجحاف غيب الإجراءات الإسيغافية اليومية التي تتخذها للافقة رروس الحرب المركبة التي تشن على الاقتصاد الوطني، فإنه، وخارج صالة الإسعاف، لا شيء يستحق الذكر عن إنجازات الفرق الحكومية على اختلاف مسمياتها ومهامها، لا بل حتى بعض الملفات الاقتصادية التي ساققتها ظروف الحرب الاستثنائية إلى ردهات الاستجابة الطوارئية، ورغم الحد المقبول من النجاح في معالجتها، إلا أن بعضها الآخر شهد هبوطاً لم يكن ليجدر أن تصيبها لولا أننا استيقظنا على سرير العمليات، لنكتشف بأن المرض نسي، أو تجاهل، حاجته إلى عدة الجراحة.

لثاليق المرء في سوء توزيع الفشل على مستحقه، قد لا يكون من الحكمة تعداد المرات التي استيقظنا فيها على ذلك السرير، إلا أن ملف مواسم الحبوب وأكياسها - مثالا لا حصراً- سيبيقي عالقا كنوتة موسيقية رديئة على سلم «الإنجازات» التي ستطن في آذاننا لعام قادم.

في العموم، وبكثير من كرم النقد، يمكن القول إن حضور الحكومة الميكانيكي لم يغيب يوماً خلال العام الماضي، لكن العدالة تقتضي -بالضرورة- ألا تترى في نفسها، والألا ترى معها، صموداً وفق المعنى الإبداعى للكلمة، فعلى الرغم من عشرات المبادرات التي أعلنتها مراراً وتكراراً، وكان لكل منها أن يضيف مدماكاً جديداً إلى جدار صمودنا الجماعي، فهي لم تمض لأي من تلك المبادرات أبعد من أسانها، ليتمظهر اهتمامها على مدى أيام وأسابيع وشهور العام الماضي (في دعم صمود الاقتصاد الوطني)، وكأنها تقرأ من أوراق روزنامة حاشطية تملئ عليها إعادة اختراع ما تداولته حول مبادنة ما في مواعيد سابقة، قبل على هذا المنحى، قمت ٢٠١٩، وقضيناها معها، متلاحمين في طابور «الاندحاش» من فجور الحرب الاقتصادية على البلاد.

حكومتنا «صامدة»، لكنها في ذلك -مثلها مثل كل السوريين- في مشارق سورية ومغربها.. وما علينا سوى أن نستثمر هذه «للحمة» في الجعا معاً عن حكومة تصمد، لكن بطريقة استشرافية مبدعة.

استجابة لما نشرته «الوطن»

تغذية صرافات «العقاري» خلال أيام العطلة على مدار الساعة وتمديد العمل إلى ٣٠ الشهر



السوريون يسحبون ٢٣ ملياراً شهرياً من صرافات العقاري منها ٩ مليارات للمتقاعدين

عبد الهادي شباط

للمصرف. كما بين المدير أنه يتم إدخال الصرافات الموردة حديثاً تبعاً في الخدمة بعد إجراء الفحوصات الفنية لها، وإجراء الاختبارات اللازمة لعملها، وهو إجراء يتكرر مع تركيب كل صراف جديد، الأمر الذي يتطلب وقتاً لإنهاء تركيب كل الصرافات الجديدة، إذ لا بد من تأكيد سلامة العمليات والسحوبات التي ينفذها الصراف لكون الخطأ هنا يضر بمصلحة المصرف والمتعامل. وأوضح المدير أن المصرف يعمل بأقصى طاقته لتلافي حالة الإزدحام والتخفيف منها، وإنجاز صرف الرواتب والأجور للعاملين في الجهات العامة، وأنه على سبيل المثال تمت تغذية الصرافات الآلية التابعة للمصرف العقاري يوم أمس بنحو ٨٧٥ مليون ليرة، منها نحو ٤٠٠ مليون تمت تغذيتها للصرافات الموجودة في صالة المصرف العقاري، تحت مسمى الإدارة العامة دمشق، وأنه على مدى الأيام الثلاثة السابقة تمت تغذية الصرافات يومياً بين ٥٠٠-٥٢٠ مليون ليرة، وكل ذلك لتأمين صرف أكبر قدر يعانى من نقص واضح في كوادره، وتحديداً ممن لديهم الخبرة وقادريه على تكليفهم في مثل مهام تغذية الصرافات.

صرف رواتب المتقاعدين العسكريين والمدنيين، الأمر خلق حالة إزدحام كبيرة، إضافة لصرف الزيادة عن شهرين للمتقاعدين وعطلة عيد الميلاد، حيث يحاول الكثير من المواطنين سحب معاشاتهم قبل أيام العطلة لغايات السفر أو الاستعداد للعيد.. وغيرها. وبين أن إجمالي الكنتة المالية لكافة الموطنة وراتبهم من العاملين في الجهات العامة المختلفة والمتقاعدين من المدنيين والعسكريين تجاوزت قيمتها ٢٣ مليار ليرة، منها نحو ٩ مليارات ليرة للمتقاعدين.

لكن المدير أكد أن عدداً من المشكلات الموضوعية مازالت عالقة، وتحد من تحسين خدمة الصرافات، وبات معظمها معروف، وأهمها محدودية عدد الصرافات مقارنة بحجم الطلب وتعرض الكثير من الصرافات المتوفرة لدى المصرف لحالة عالية من الاهتلاك وعدم توافر قطع الصيانة اللازمة لإصلاحها، إضافة لعدم توافر سيارات نقل الأموال الجيزة بعناصر الأمان وكوادير العمل المختصة والمدربة، وخاصة أن المصرف يعانى من نقص واضح في كوادره، وتحديداً ممن لديهم الخبرة وقادريه على تكليفهم في مثل مهام تغذية الصرافات.

وزير الصناعة لـ«الوطن»:

إعفاء الآلات وخطوط الإنتاج من الرسوم الجمركية

هنا غانم

دعم للإنتاج والصناعيين الذين يرغبون بإعادة تشغيل معاملهم

وافقت اللجنة الاقتصادية في جلستها الأخيرة على إعفاء الآلات وخطوط الإنتاج المستوردة لمصلحة المنشآت الصناعية المرخصة من الرسوم الجمركية والرسوم المترتبة على الاستيراد، وذلك بناء على طلب

من وزارة الصناعة، بهدف تنشيط القطاع الصناعي وإعادة دورة عجلة الإنتاج، وتمكين الصناعيين من استيراد الآلات اللازمة لإعادة تأهيل منشآتهم التي دمرت بفعل الإرهاب وتخفيف تكاليف الإنتاج.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير الصناعة محمد معن جذبة أن هذا القرار يأتي ضمن سلة خطوات متكاملة لدعم العملية الإنتاجية وتمكين الصناعيين وأصحاب العامل والمنشآت من إعادة تأهيل وتشغيل منشآتهم المتوقفة المدمرة جراء العمليات التخريبية، واستبدال الآلات المتعطلة لديهم أو إعادة تأهيل وترميم ما تم تخريبه منها، سعياً إلى إقامة صناعات جديدة تسهم في تطوير الصناعة السورية، إضافة إلى تحسين الصادرات، وتشجيع افتتاح منشآت صناعية جديدة، وخلق فرص عمل وتسريع دوران عجلة الإنتاج الصناعي، وتحقيق فرص تنافسية للمنتجات السورية وتقليل استيراد المواد الجاهزة.

وأشار الوزير إلى أن السماح باستيراد الآلات والتجهيزات وخطوط الإنتاج الصناعية المستعملة والمجددة من بلد المنشأ أو من غير بلد المنشأ من دون التقيد بعمرها، وكافة المستوردين، ينكس بشكل إيجابي على تطوير العامل القائمة لإنتاج منتجات متنوعة تلبي حاجة السوق المحلية بدلاً من استيرادها، بما يسهم في توفير القطع الأجنبي. ولفت إلى أن ترجمة الدعم الذي تقدمه الحكومة يتم على شكل إجراءات وتشريعات تمكن القطاع الصناعي في سورية من لعب دور مهم في دفع عجلة الإنتاج والنهوض بالاقتصاد الوطني وتوفير متطلبات السوق المحلية في ظل الحصار الاقتصادي، وذلك انطلاقاً من قدرة الصناعة المحلية على تجاوز الصعوبات الكبيرة التي فرضتها الحرب عليها.

معاون وزير الإسكان لـ«الوطن»:

حقوق المستفيدين من الجمعيات السكنية وأموالهم مصونة عند حل الاتحاد وحصر الصلاحيات بالوزارة

الوطن

«المركزي» يجتمع مع شركات الحوالات للتحقق من إجراءات الضبط تورط شركات بتحويل أموال مجهولة المصدر

الاجتماع أن أغلب الحديث كان يتركز حول الضوابط المالية لشركات الحوالات المالية وتعاملها مع المصارف، لضبطها وتنظيمها، كاشفاً عن الانتهاء من إجراءات لترخيص شركة حوالات جديدة سوف تباشر عملها في السوق قريباً، على حين هناك عدد مهم من المستثمرين يستفسرون عن آلية الترخيص لشركات حوالات جديدة. وكانت هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد اتخذت بالتعاون والتنسيق مع الضابطة العدلية المركزية في مصرف سورية إرهاب مجموعة من الإجراءات بحق بعض الفروع الخاصة بشركات الحوالات المالية الداخلية وصلت إلى حد إغلاق بعضها.

وتأتي هذه الإجراءات بنتيجة توافر معلومات ومعطيات تفيد بتورط هذه الفروع في تنفيذ حوالات خارجية غير مرخص لها القيام بتنفيذها ومجهولة المصدر بشكل يخالف القوانين والأنظمة النافذة وينطوي على مخاطر غسل أموال ضارحة رسمية عبر «فيسبوك»، فقد تمت مناقشة آلية توفيق أوضاعهم وزيادة رؤوس الأموال وفق متطلبات القانون ١٥ لعام ٢٠١٩.

وانتهى الاجتماع إلى عرض المصرف المركزي إمكانية تقديم كل أشكال التدريب والمساعدة الفنية التي تحتاجها شركات الحوالات للارتقاء بعملها وتجاوز تحديات المرحلة الحالية.

وعلمت «الوطن» من مسؤول حكومي حضر

شاهد سوق الصرف هدهوياً نسبياً خلال اليومين الماضيين، محافظاً على مستواه قرب ٨٩٠ ليرة سورية، وذلك بعد أن ارتفع نهاية الأسبوع الماضي فوق مستوى ٩٠٠ ليرة، ويتراقق ذلك مع زيادة في عمليات البيع، في السوق.

واجتمع النائب الأول لحاكم مصرف سورية المركزي محمد حمزة مع مديري شركات الحوالات المالية الداخلية، بحضور الهيئة النافذة لقطاع الاتصالات والبريد وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لبحث المخالفات التي ارتكبتها عدد من شركات الحوالات، وانتهت إلى إغلاق عدد من فروعها، مع التأكيد لشركات الحوالات على ضرورة تعزيز إجراءات الضبط والرقابة الداخلية والتحقق من التزام موظفيهم بالقوانين والأنظمة النافذة لتجنب تعرضهم للعقوبات والجزاءات.

وبحسب ما نشره المصرف المركزي على صفحته الرسمية عبر «فيسبوك»، فقد تمت مناقشة آلية توفيق أوضاعهم وزيادة رؤوس الأموال وفق متطلبات القانون ١٥ لعام ٢٠١٩.

وانتهى الاجتماع إلى عرض المصرف المركزي إمكانية تقديم كل أشكال التدريب والمساعدة الفنية التي تحتاجها شركات الحوالات للارتقاء بعملها وتجاوز تحديات المرحلة الحالية.

وعلمت «الوطن» من مسؤول حكومي حضر

بالاتحاد المحالة إلى الرقابة، ما يدل بشكل أو بآخر على وجود حالات فساد، أما بعد فغاد القانون الجديد، فأصبح بالإمكان الشكوى إلى الوزارة في حال وجود أي خلل.

وأبدى سيف الدين نقاؤه بالقانون الجديد الذي ألغى شراكة أي جهة أخرى مع الوزارة من أجل الإشراف على عمل الجمعيات التعاونية السكنية، وذلك سوف ترتبط الجمعيات السكنية بدوائر التعاون السكني التابعة لوزارة الأشغال العامة والإسكان في المحافظات بشكل مباشر، والتي سوف ترتبط مع الإدارة المركزية للتعاون السكني في الوزارة، بالناظر أن اتحاد القانون تنظيمي أكثر، وسوف يتيح تنشيط أكبر لهذا القطاع وتقديم خدمات أكثر من قبل، مبيناً أن لدى الوزارة خطة محددة مسبقاً للسيطرة على هذا القطاع، وخاصة أن نسبة مساهمة الجمعيات التعاونية في السكن على مستوى البلاد مساوية لنسبة مساهمة المؤسسة العامة للإسكان، مبيناً أنه من النقاط المهمة التي حافظ القانون الجديد على وجودها هي إعطاء الصلاحية للوزارة بحل إحدى الجمعيات أو دمجها مع إحدى الجمعيات الأخرى في حال عدم قدرتها على العمل، أو حتى حل مجلس إدارة الجمعية وتعيين مجالس إدارة مؤقتة جديدة، مؤكداً وجود عدة حالات مماثلة كانت قد حصلت في وقت سابق، كاشفاً عن صدور عدة قرارات مماثلة مؤخراً.



العامة والإسكان، وأن إلغاء هذه الحلقة الوسيطة سوف يسرع عمليات تحصيل حقوق الناس من ناحية إختصار الوقت، والقضاء على أحد أنواع الروتين الذي كان يحكم العلاقات بين الجمعيات والوزارة، حيث كانت تتأخر المراسلات بين الجمعيات والوزارة بسبب مرورها على الاتحاد التعاوني السكني أولاً ومن ثم ترسل إلى الوزارة. وأما بشأن حالات التلاعب الحاصلة في الموصافات في عمل الاتحاد، فقد بين سيف الدين أن الجمعيات

الوطن

صرح معاون وزير الأشغال العامة والإسكان للشؤون القانونية محمد سيف الدين لـ«الوطن» بأن قطاع التعاون السكني لم يحل قطاع وفق مشروع القانون الجديد، وإنما حل اتحاد التعاون السكني واتحادات المحافظات، مؤكداً أن القانون قد أقر في مجلس الشعب لكنه لم يصدر بعد.

وفي السياق ذاته أكد سيف الدين أن الجمعيات السكنية لا تزال موجودة وتتابع أعمالها، لكنها كانت وفق القانون القديم تخضع لسطفتين، هما سلطة وزارة الأشغال العامة والإسكان، وسلطة الاتحاد التعاوني السكني، أما وفق القانون الجديد، فسوف تتبع هذه الجمعيات إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان، ما يتيح مجالاً أكبر للسيطرة على العمل ومتابعته من الوزارة، بدلاً من تشتت في الرقابة، وبين سيف الدين أن القانون الجديد سيبعث ضبط عمليات الفساد ومكافحتها.

وأوضح أن جميع حقوق المستفيدين من الجمعيات السكنية محفوظة، ولن تهدر، أبداً، وأن أموال المستفيدين لم تمس، وممازالت موجودة أيضاً، ومصونة، وأن الجمعيات ستتابع عملها، وخاصة أن القانون لم يؤثر فيها بشكل مباشر، لكون الاتحاد التعاوني السكني واتحادات المحافظات تشكل حلقة ربط وسيطة بين الجمعيات ووزارة الأشغال

«محروقات»: الأسر التي لم تحصل على المازوت في الدفعة الأولى ستحصل على كامل مخصصاتها في الدفعة الثانية بشرط التسجيل

وقارب على الانتهاء. وأكد أسعد أن التبعئة خلال عطلة عيد الميلاد ورأس السنة مستمرة. وحدات معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى إلى العمل أمس بعد إنجاز إصلاح الأضرار التي خلفتها الاعتداءات الإرهابية على المعمل السبت الماضي. وأوضح وزارة النفط في بيان لها أنه بجهود متواصلة من فنيي وزارة النفط «الشركة السورية للغاز»، وخلال زمن قياسي بلغ ٦٠ ساعة منذ تاريخ استهداف المعمل عادت جميع وحدات المعمل إلى العمل اعتباراً من الساعة الواحدة من ظهر يوم الإثنين بعد إنجاز كل عمليات الإصلاح وإزالة آثار العدوان.

على طلب الشخص، عبر برنامج موجود على صفحة تكامل، مبيناً أن هذا البرنامج هو عبارة عن أرشفة وهو مخصص للتسجيل والتنفيذ والمتابعة وللبطاقة العائلية ولبطاقة السيارة بكل تفاصيلها، وبخصوص مدة توزيع المازوت على المواطنين في دمشق، نوه بأن الخاطئ النظامية يتم توزيع المدة عليها خلال مدة لا تتجاوز الأسبوع، أما المناطق المخالفة فتختلف المدة الزمنية وبعضها يتم التوزيع فيها خلال شهر، وتصل إلى الشهرين في مناطق أخرى.

ويانسيه للنيطرة، أوضح أن توزيع الدفعة الأولى انتهى في المحافظة، وهي ١٠٠ لتر، وتم توزيع الدفعة الثانية على العائلات مع بداية تشرين الثاني الماضي،



رسالة للمواطنين بعد كل تبعئة يعود هذا الأمر للمواطن الذي يرغب بإرسال رسالة له بعد التبعية، لافتاً إلى أن هذه الرسالة متاحة لجميع المواطنين لكن بناء

يحصلوا على المادة بشكل مرحلي. ونوه بأن باب التسجيل على الدفعة الثانية سوف يفتح قريباً، وسوف يستمر تتراوح بين ٩٠ و٩٥ بالمئة من العائلات المسجلة على المادة في الدفعة الأولى. وبخصوص شكاوى وصلت لـ«الوطن» عن صعوبة التسجيل على المادة في خلال المواليين عبر الرقم (٩٨٨٤×)، بين أسعد أنه ليس هناك أي صعوبة بالتسجيل عبر هذا الخيار وهذا الخيار هو الأفضل والأسرع في طلب المادة، لافتاً إلى أن المواطنين لا يميزون بين هذا الخيار وبين الاتصال على الرقم ٩٨٨٤ الذي يوجد عليه ضغط كبير.

ولفت إلى أن إيقاف شركة تكامل لإرسال

رامز محضوق

صرح مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم أسعد لـ«الوطن» بأن العائلة التي سجلت على مازوت التفتة ولم تحصل عليها خلال فترة توزيع الدفعة الأولى، سوف تحصل على الدفعة مع بدء توزيع الدفعة الثانية، والمتوقع أن يكون بعد ١٥ الشهر القادم، ولن تفقد الأسرة حقها في الدفعة الأولى، بشرط أن تسجل على الدفعة الثانية مع بدء التسجيل.

ولفت أسعد إلى أن فرع محروقات دمشق لن يبدأ بتوزيع الدفعة الثانية حتى يتضح أن الطلب على المادة أصبح قليلاً، ومستقرًا مبيناً أنه في دمشق كما جرت العادة سيبقي ما يقارب ٤ آلاف عائلة لم